الأمم المتحدة

E/CN.3/2020/29

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 December 2019
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الحادية والخمسون

3-6 آذار/مارس 2020

البند 4 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: متابعة مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات

مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات والمتصلة بعمل اللجنة الإحصائية

تقرير الأمين العام

موجز

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 210/2019 وللممارسات السابقة، يعرض هذا التقرير المقررات المتعلقة بالسياسات التي اتخذتها الجمعية العامة والمجلس في عام 2019، أو قبل ذلك، وتتصل بعمل اللجنة الإحصائية. ويشير التقرير أيضا إلى الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة أو المقترح أن تتخذاها استجابةً لطلبات الجمعية والمجلس. واللجنة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.

* E/CN.3/2020/1.

210120 140120 19-22273 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

1 – أعد هذا التقرير وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 210/2019 وللممارسات السابقة. وهو يقدّم استعراضا عاما للمقررات المتعلقة بالسياسات التي اتخذتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2019، أو قبل ذلك، وتتصل بعمل اللجنة الإحصائية. ويُسلَّط الضوء أيضا على الاجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة أو المقترح أن تتخذاها استجابةً لطلبات الجمعية والمجلس.

ثانيا – إحصاءات الهجرة

ألف – الإجراءات التي طلبتها الجمعية العامة

2 – في قرار الجمعية العامة 195/73 بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، دعا رؤساء الدول والحكومات والممثلون الرفيعو المستوى إلى اتخاذ الإجراءات التالية: وضع استراتيجية شاملة لتحسين بيانات الهجرة على جميع الصعد بتوجيه من اللجنة الإحصائية؛ وتحسين قابلية إحصاءات الهجرة ونظم البيانات الوطنية للمقارنة وتوافقها على الصعيد الدولي؛ ووضع برنامج عالمي لبناء وتعزيز القدرات الوطنية في مجال جمع البيانات وتحليلها ونشرها من أجل تبادل البيانات وسد الثغرات في البيانات وتقييم الاتجاهات الرئيسية للهجرة، على أن تستعرضه اللجنة الإحصائية بانتظام؛ وجمع وتحليل واستخدام البيانات المتعلقة بآثار وفوائد الهجرة، وكذلك تلك المتعلقة بمساهمات المهاجرين والمغتربين في التنمية المستدامة؛ ودعم زيادة تطوير قواعد البيانات والجهات الوديعة العالمية والإقليمية القائمة والتعاون فيما بينها لتوحيد البيانات ذات الصلة بالهجرة وتجنب الازدواجية؛ وإنشاء وتعزيز مراكز إقليمية للبحث والتدريب في مجال الهجرة أو مراصد الهجرة؛ وتحسين جمع البيانات الوطنية عن طريق دمج المواضيع المتصلة بالهجرة في التعدادات الوطنية؛ وإجراء استقصاءات للأسر المعيشية والقوى العاملة وغيرها من أجل جمع معلومات عن التكامل الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين أو إضافة وحدات نمطية موحدة للهجرة إلى الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية القائمة من أجل تحسين إمكانية المقارنة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، وإتاحة البيانات المجمّعة من خلال الاستخدام العام لملفات البيانات الجزئية الإحصائية؛ وتعزيز التعاون بين وحدات الدولة المسؤولة عن بيانات الهجرة والمكاتب الإحصائية الوطنية من أجل إصدار إحصاءات عن الهجرة؛ ووضع واستخدام موجزات وصفية عن الهجرة خاصة ببلد محدد، تشمل بيانات مصنفة عن جميع الجوانب ذات الصلة بالهجرة في سياق وطني.

3 – وبالإضافة إلى ذلك، جرى التعهد في الاتفاق العالمي بكفالة حيازة جميع المهاجرين ما يثبت هويتهم القانونية ووثائق كافية عن طريق تحسين نظم السجلات المدنية، مع التركيز على الوصول إلى الأشخاص غير المسجلين وإلى المواطنين المقيمين في بلدان أخرى، بوسائل تشمل توفير وثائق الهوية والسجل المدني ذات الصلة، وتعزيز القدرات، والاستثمار في حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع احترام الحق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية.

باء – الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

4 – تعكف شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة وفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات الهجرة على تنقيح توصيات عام 1998 بشأن إحصاءات الهجرة الدولية، للاسترشاد بها في جمع البيانات المتعلقة بالهجرة وتحليلها ونشرها، مع مراعاة حالة تنفيذ مجموعة التوصيات الحالية على الصعيد الوطني. وخلال عامي 2019 و 2020، سينصب التركيز على زيادة مواءمة المفاهيم والتعاريف المتصلة بالهجرة الدولية، مع مراعاة الأنماط المتغيرة للهجرة، وكفالة أن تلائم تلك المفاهيم احتياجات صنع السياسات الوطنية وأن تعزز في الوقت نفسه قابلية المقارنة الدولية.

5 – ووضعت الشعبة، بتوجيه من فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات الهجرة، المذكرة المتعلقة بأسئلة الهجرة الموحدة للتعدادات والاستقصاءات ومجموعة أدوات لتقييم القدرات الوطنية في مجال بيانات الهجرة. والغرض من ذلك هو مساعدة البلدان على دمج المواضيع المتصلة بالهجرة في التعدادات الوطنية وفي استقصاءات الأسر المعيشية القائمة، والمساعدة في بناء وتعزيز القدرات الوطنية في مجال جمع البيانات المتعلقة بإحصاءات الهجرة وتحليلها ونشرها. ويرتبط كلا الناتجين بالفريق العامل التابع لشبكة الأمم المتحدة للهجرة والمعني بمسار العمل المواضيعي 1: ”وضع وتنفيذ برنامج عالمي لبناء القدرات الوطنية وتعزيزها في مجال جمع البيانات وتحليلها ونشرها“.

ثالثا – المساواة بين الجنسين

ألف – الإجراءات التي طلبتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

6 – في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2/2019 بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها، دعا المجلس منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالاتها وصناديقها وبرامجها، كل في إطار ولايته، إلى مواصلة العمل على زيادة التماسك والدقة والفعالية في رصد التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين والأثر الناجم عن تشجيع المساواة بين الجنسين واستخدام المؤشرات المشتركة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، والإبلاغ عن ذلك التقدم. كما دعاها إلى تعزيز المعايير والمنهجيات على الصعد العالمي والإقليمي والقطري لتحسين القيام على نحو منهجي بجمع وتحليل ونشر واستخدام بيانات وإحصاءات دقيقة وموثوقة وشفافة وقابلة للمقارنة، وعند الاقتضاء ومع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ السرية، بيانات وإحصاءات متاحة للعموم ومصنفة، تتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين.

7 – وفي قرار الجمعية العامة 139/73 بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، أهابت الجمعية بالدول الأعضاء والمنظمات المعنية تحسين تنسيق الإغاثة الإنسانية وتعزيز القدرات، لضمان أن تتحقق في إطار الإغاثة الإنسانية جملة أمور منها زيادة استخدام البيانات المصنفة حسب الجنس والسن. وشجعت أيضا الجهود الرامية إلى كفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك في جمع وتحليل البيانات المصنفة، من خلال زيادة الاستعانة بمؤشر المساواة بين الجنسين مع إدماج السن.

باء – الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

8 – سيكون معروضا على اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والخمسين تقرير الأمين العام عن الإحصاءات الجنسانية، الذي يوجز الأنشطة التي اضطلعت بها مؤخرا الشعبة وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية، في إطار البرنامج العالمي للإحصاءات الجنسانية، لتعزيز البيانات الجنسانية دعما لإحراز التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين ورصد أهداف التنمية المستدامة.

9 – وتعكف الشعبة، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين وبتوجيه من فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية، بإعداد الإصدار المقبل من التقرير الرئيسي المعنون *المرأة في العالم 2020: الاتجاهات والإحصاءات*. وسيوفر التقرير إحصاءات وتحليلا عن وضع المرأة والرجل على الصعد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني وفقا لأحدث البيانات المتاحة. وهو سيسلّط الضوء أيضا على التقدم المحرز منذ عام 1995، وسيركّز على مجالات سياساتية مختارة تماشيا مع إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام 1995.

10 – وفي عام 2018، شكل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية فريقا استشاريا معنيا بتعزيز نظم البيانات الإدارية لسد الثغرات في البيانات الجنسانية، وذلك تحقيق لهدف عام يتمثل في توفير التوجيه بشأن استخدام نظم البيانات الإدارية لإنتاج المؤشرات المصنفة حسب نوع الجنس والمؤشرات الجنسانية.

11 – وستعقد الشعبة، بالتعاون مع حكومة سويسرا والوكالات الدولية ذات الصلة والشركاء الإنمائيين، وبتوجيه من فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية، الدورة الثامنة للمنتدى العالمي للإحصاءات الجنسانية يومي 15 و 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020 في برن، سويسرا، على هامش منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات.

رابعا – العنف ضد المرأة والممارسات الضارة بالمرأة والفتاة

ألف – الإجراءات التي طلبتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

12 – في قرار الجمعية العامة 148/73 بشأن تكثيف الجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله والقضاء عليه: التحرش الجنسي، شجّعت الجمعية الدول على أن تقوم بشكل منهجي بجمع وتحليل ونشر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر وغيرهما من المعايير الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك البيانات الإدارية عند الاقتضاء، من أجل رصد جميع أشكال العنف الذي يمارس ضد النساء والفتيات، وذلك بمشاركة المكاتب الإحصائية الوطنية وبالشراكة مع غيرها من الجهات الفاعلة حسب اللزوم. وحثت الجمعية العامة أيضا المجتمع الدولي على الوفاء بالتزامه بدعم البلدان النامية في تعزيز قدرة مكاتبها الإحصائية الوطنية ونُظُم بياناتها على توفير بيانات رفيعة الجودة وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة عن العنف ضد النساء والفتيات. وفي القرار نفسه، أهابت الجمعية العامة بجميع الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة مواصلة دعم الدول، بناء على طلبها، في تجميع المعلومات في هذا الصدد وتحديثها بانتظام وتوعية جميع الجهات صاحبة المصلحة بوجود قاعدة بيانات الأمين العام العالمية المتعلقة بالعنف ضد المرأة.

13 - وفي قرار المجلس 14/2019 بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، شجّع المجلس الدول الأعضاء، في سياق تشجيع تحسين البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، على تحسين استخدام الآليات القائمة لجمع البيانات المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني.

14 - وفي قرار الجمعية العامة 149/73 بشأن تكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، أهابت الجمعية بالدول أن تُحسِّن جمع وتحليل البيانات الكمية والنوعية المصنفة، عند الاقتضاء، وأن تتعاون مع أنظمة جمع البيانات القائمة بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأهابت أيضا بالدول أن تضع طرائق ومعايير موحدة لجمع البيانات بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، من أجل وضع مؤشرات إضافية لقياس التقدم المحرز في القضاء على هذه الممارسة على نحو فعال وتعزيز تبادل الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالوقاية من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والقضاء عليه على كل من المستوى دون الإقليمي والإقليمي والعالمي. وإضافة إلى ذلك، حثت الجمعية العامة المجتمع الدولي على الوفاء بالتزامه بدعم البلدان النامية في تعزيز قدرة مكاتبها الإحصائية الوطنية ونُظُم بياناتها من أجل توجيه السياسات والبرامج، إضافة إلى رصد التقدم المحرز في القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وفي هذا السياق، جددت الجمعية العامة طلبها إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والسبعين تقريرا متعمقا متعدد التخصصات قائما على الأدلة، يضمنه بيانات دقيقة ومحدَّثة، وتحليلا للأسباب الجذرية وللتقدم المحرز حتى الآن، والتحديات والاحتياجات والتوصيات ذات المنحى العملي فيما يتعلق بالقضاء على هذه الممارسة، على أساس المعلومات المستكملة المقدمة من الدول الأعضاء ومن الجهات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة العاملة في هذا المجال وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة.

15 - وفي قرار الجمعية العامة 153/73 بشأن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، أقرّت الجمعية بأن الثغرات القائمة فيما يتعلق بجمع واستعمال بيانات وأدلة موثوقة لا تزال تشكل تحديا كبيرا، وشجعت كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة، على مواصلة التعاون مع الدول الأعضاء والوكالات الإحصائية الوطنية للمساعدة في تعزيز نظم البيانات والإبلاغ وتنمية قدراتها من أجل تحليل ورصد التقدم المحرز صوب إنهاء ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه وتقديم التقارير العلنية المستندة إلى الأدلة عنها.

16 - وأكدت الجمعية العامة، في نفس القرار، ضرورة قيام الدول بتحسين جمع واستخدام البيانات الكمية والنوعية والقابلة للمقارنة عن العنف ضد المرأة والممارسات الضارة، مصنفةً بحسب الجنس والعمر والإعاقة والحالة المدنية والعرق والأصل الإثني والوضع من حيث الهجرة والموقع الجغرافي والحالة الاجتماعية الاقتصادية ومستوى التعليم والعوامل الرئيسية الأخرى، حسب الاقتضاء، وبتعزيز البحوث ونشر الممارسات الجيدة القائمة على الأدلة في مجال منع ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه والقضاء على هذه الممارسة، وبتعزيز رصد السياسات والبرامج القائمة وتقييم أثرها باعتبار ذلك وسيلة لضمان فعاليتها وتنفيذها.

17 - وفي هذا السياق، حثت الجمعية العامة المجتمع الدولي على الوفاء بالتزامه بدعم البلدان النامية في تعزيز قدرة مكاتبها الإحصائية الوطنية ونُظُم بياناتها على ضمان توفير بيانات رفيعة الجودة وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة عن العنف ضد النساء والفتيات، مع كفالة الملكية الوطنية في دعم وتتبع التقدم

المحرز، بما في ذلك في سياق زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. وطلبت أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إليها، قبل انتهاء دورتها الرابعة والسبعين، تقريرا شاملا، يستند إلى الأدلة، عن التقدم المحرز في إنهاء ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه على الصعيد العالمي، وأفضل الممارسات بالنسبة للبرامج الرامية إلى إنهاء هذه الممارسة ودعم الفتيات والنساء المتزوجات بالفعل اللاتي تضررن منها، بما في ذلك برامج تمكين الفتيات والنساء، وعن الفجوات القائمة على صعيد التمويل والبحوث وجمع البيانات، وأن يستعين في ذلك بالمعلومات التي تقدمها الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها والمجتمع المدني وغير ذلك من الجهات صاحبة المصلحة المعنية بالأمر.

باء – الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

18 – قامت شعبة الإحصاءات بإنشاء وصيانة بوابة للبيانات على الإنترنت، هي مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية، وتتضمن بيانات وبيانات وصفية مفصلة بشأن عنف العشير والعنف الجنسي الممارس من غير العشير ضد المرأة، على التوالي[1].

19 – وستقوم الشعبة بتقييم التقدم المحرز نحو القضاء على العنف ضد النساء والفتيات في التقرير الرئيسي المعنون *المرأة في العالم 2020: اتجاهات وإحصاءات*.

خامسا – إحصاءات الجريمة

ألف – الإجراءات التي طلبتها الجمعية العامة

20 – في قرار الجمعية العامة 185/73 بشأن سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في سياق أهداف التنمية المستدامة، أثنت الجمعية على الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مساعدة الدول الأعضاء على تحسين نظم جمع المعلومات وتحليل البيانات المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية على جميع المستويات، ولاحظت تطبيق التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية.

21 – وفي قرار الجمعية العامة 186/73 بشأن تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، لا سيما قدراته في مجال التعاون التقني، دعت الجمعية الدول الأعضاء إلى الشروع في الاعتماد التدريجي للتصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية للعدالة الجنائية، وطلبت إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يواصل، في إطار ولايته الحالية، القيام بانتظام بجمع البيانات والمعلومات المتسمة بالدقة والموثوقية وحسن التوقيت وقابلية المقارنة، وتحليلها ونشرها، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسنّ والمعايير الهامة الأخرى، وشجعت الدولَ الأعضاء بقوة على تبادل تلك البيانات والمعلومات مع المكتب. وفي القرار نفسه، دعت الجمعية العامة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى القيام بشكل منتظم باستقاء البيانات والمعلومات من الدول الأعضاء بشأن طرق تهريب المهاجرين، وأساليب العمل التي ينتهجها مهربو المهاجرين، ودور الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ودعت الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة إلى توفير موارد من خارج الميزانية لذلك الغرض.

(1) يمكن الوصول إليها عن طريق العنوان الشبكي: genderstats.un.org/#/home.

22 - وأهابت الجمعية العامة، في قرارها 146/73 بشأن الاتجار بالنساء والفتيات، بالحكومات أن تواصل تحسين عملية جمع واستخدام البيانات، المصنّفة بحسب الجنس والسن والإعاقة وغير ذلك من الخصائص بما يتيح تحليل سليم لطبيعة ونطاق الاتجار بالنساء والفتيات وعوامل الخطر المتعلقة به. كما دعت الحكومات إلى النظر في إنشاء آلية وطنية، أو تعزيزها في حالة وجودها، لتشجيع تبادل المعلومات وإعداد تقارير عن البيانات والأسباب الجذرية والعوامل والاتجاهات في مجال الاتجار بالبشر، وبخاصة الاتجار بالنساء والفتيات.

23 - وفي قرار الجمعية العامة 189/73 بشأن تدعيم وتعزيز التدابير الفعالة والتعاون الدولي في مجال التبرع بالأعضاء وزرعها لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص لغرض نزع أعضائهم والاتجار بالأعضاء البشرية، طلبت الجمعية إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يتحاور مع أعضاء فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص والمنظمات الدولية الحكومية الدولية الأخرى المعنية، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، وذلك بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، لكي يتمكن المكتب من تحسين جمع وتحليل البيانات المتعلقة بحالات الاتجار بالأشخاص لغرض نزع أعضائهم، واضعا في اعتباره أن البيانات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص لغرض نزع أعضائهم يجري جمعها من أجل *التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص*، وفقا للأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة 179/70 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2015.

باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

24 - أيدت اللجنة الإحصائية، في مقررها 119/50، خريطة الطريق المستكملة لدعم البلدان في إنتاج البيانات العالية الجودة اللازمة لرصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأيدت خطة العمل المنقحة المقترحة التي تتضمن طائفة أوسع من الأنشطة للفترة 2019-2022. وشجعت أيضا المكاتب الإحصائية الوطنية على قيادة عملية تقييم حالة تنفيذ التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، وأيدت إنشاء فريق استشاري معني بالجريمة والعدالة الجنائية للمساعدة على إقامة شراكات أوسع بهدف تحسين تنسيق البرامج الإحصائية الدولية وتعزيز الأنشطة الرامية إلى تحسين البيانات الوطنية المستخدمة في رصد أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالجريمة والعدالة الجنائية.

25 - ورحبت اللجنة بالبرنامج العالمي لبناء القدرات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وأعربت عن تقديرها مركز التميّز المعني بالمعلومات الإحصائية بشأن الحكومة والجريمة والإيذاء والعدالة، المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني للإحصاءات والجغرافيا في المكسيك، لما يقوم به من تنفيذ لأنشطة بناء القدرات ووضع للمعايير المنهجية، ورحبت بمركز التميّز الجديد للإحصاءات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، المشترك بين مكتب الإحصاء الكوري ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي بدأ عمله خلال ندوة ذات صلة عُقدت في يومي 20 و 21 آب/أغسطس 2019 في دايجون، جمهورية كوريا.

26 - كما أعربت اللجنة عن تقديرها لوضع منهجية تقدير النظم المتعددة لقياس عدد ضحايا الاتجار بالأشخاص الذين لم يتم اكتشافهم.

سادسا – إحصاءات المخدرات

ألف – الإجراءات التي طلبتها الجمعية العامة

27 – في قرار الجمعية العامة 192/73 بشأن التعاون الدولي على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، طلبت الجمعية إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يواصل، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية، والأوساط العلمية والمجتمع المدني عند الاقتضاء، تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، من أجل تعزيز قدرتها على تطوير آليات الإبلاغ الخاصة بها، بسبل منها استبانة الثغرات في الإحصاءات الراهنة المتعلقة بالمخدرات واستطلاع إمكانيات تعزيز الأدوات القائمة لجمع البيانات وتحليلها على الصعيد الوطني. ودعت كذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى النظر، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، في إمكانيات تعزيز وتبسيط أدواته المستخدمة حاليا في مجال جمع البيانات وتحليلها، بما يشمل تحسين وتقوية نوعية الاستبيانات الخاصة بالتقارير السنوية وتعزيز وتيرة الإجابة عليها وفعاليتها، وإلى تقديم تقرير بشأن الطرائق الممكنة لتحسين هذه الأدوات والتقارير إلى لجنة المخدرات لكي تنظر فيه أثناء دورتها الثانية والستين، ودعت الدول الأعضاء إلى تقديم موارد من خارج الميزانية لهذه الأغراض.

28 – وفي القرار نفسه، أشارت الجمعية إلى مقرر اللجنة الإحصائية 110/48 المؤرخ 10 آذار/مارس 2017 بشأن إحصاءات المخدرات وتعاطيها، وشجعت التعاون بين اللجنة الإحصائية ولجنة المخدرات، ضمن ولاية كل منهما، على تبادل المعلومات بشأن أحدث اتجاهات البيانات المتعلقة بمشكلة المخدرات على الصعيد العالمي. وفي هذا السياق، شددت أيضا على الحاجة إلى بناء القدرات الإحصائية الوطنية من أجل دعم الدول الأعضاء في تحسين نوعية إحصاءات المخدرات وتوافرها، ومن أجل الاستجابة بفعالية لطلبات جمع البيانات الواردة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ودعت المنظمات الدولية والإقليمية إلى دعم الدول الأعضاء في هذا الصدد، بناء على طلبها.

29 – وبالإضافة إلى ذلك، دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى النظر في الحاجة إلى مراجعة مجموعة مقاييس وأدوات السياسات الوطنية المتعلقة بالمخدرات من أجل جمع وتحليل بيانات دقيقة وموثوقة ومصنفة وشاملة وقابلة للمقارنة سعياً إلى قياس فعالية البرامج في معالجة جميع الجوانب ذات الصلة لمشكلة المخدرات العالمية، وكررت تأكيد التزام الدول الأعضاء بتحسين توافر ونوعية المعلومات الإحصائية والتحليلات المتعلقة بزراعة المخدِّرات وإنتاجها وصنعها والاتجار بها بصورة غير مشروعة وغسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة، لأغراض منها تجسيد تلك المعلومات والتحليلات على النحو المناسب في تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدِّرات.

باء – الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

30 – أيدت اللجنة الإحصائية في مقررها 120/50 اقتراح مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الداعي إلى القيام، في شراكة مع الوكالات الدولية الأخرى، بإجراء دراسة استقصائية لتحسين فهم أداء النظم الإحصائية الوطنية المتعلقة بالمخدرات وقدراتها ونواتجها، وفهم مدى توافر ونوعية إحصاءات المخدرات، بغية توجيه عمليات الإبلاغ عن البيانات ذات الصلة بالمخدرات على الصعيدين الوطني

والدولي ومن أجل الاضطلاع بأنشطة تُحدد أهدافها بشكل أدقّ في مجال بناء القدرات، ورحبت بالمشاورات العالمية التي نظمها المكتب لاستعراض تنقيحها ووضع اللمسات الأخيرة عليه. وشجعت أيضا المنظمات الدولية والإقليمية على تعزيز تعاونها وتآزرها في مجال إحصاءات المخدرات بهدف مواءمة المفاهيم ذات الصلة، وزيادة اتساق البيانات وتخفيف عبء تقديم التقارير الواقع على كاهل الدول الأعضاء من خلال عمليات مشتركة لجمع البيانات.

سابعا – الحسابات القومية

ألف – الإجراءات التي طلبتها الجمعية العامة

31 – في قرار الجمعية العامة 271/73 بشأن جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة، أعادت الجمعية تأكيد أنه يتعين على لجنة الاشتراكات، بوصفها هيئة فنية، إعداد جدول الأنصبة المقررة بالاستناد حصرا إلى بيانات موثوق بها ويمكن التحقق منها ومقارنتها، وشجعت الدول الأعضاء على تقديم بيانات الحسابات القومية في إطار نظام الحسابات القومية لعام 2008 في الوقت المناسب. وأيدت الجهود التي تبذلها شعبة الإحصاءات في دعم أنشطة الإحصاءات على الصعيد الوطني وفي تقديم الدعم للبلدان والمنظمات الإقليمية من أجل تعزيز التنسيق والدعوة وتوفير الموارد لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008.

باء – الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

32 – سيكون معروضا على اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والخمسين تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية. ويعرض التقرير التقدم المحرز في معالجة المسائل المفاهيمية المتعلقة بتنفيذ نظام الحسابات القومية، ووضع اللمسات الأخيرة على المنشورات التي تدعم نظام الحسابات القومية لعام 2008، وتسوية المسائل المتعلقة بجدول أعمال البحوث للمجالات الثلاثة ذات الأولوية، وهي: العولمة، والرقمنة، والرفاه والاستدامة. ويتضمن التقرير كذلك معلومات عن نتائج اجتماع فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية والطريقة المقترحة للمضي قدما في تحديث نظام الحسابات القومية لضمان استمرار وجاهته في بيئة اقتصادية متغيرة. ويتضمن التقرير أيضا برنامج عمل أعضاء الفريق العامل وبرنامج عمل اللجان الإقليمية، وآخر المستجدات المتعلقة بنطاق تنفيذ نظام الحسابات القومية على الصعيد القطري ومدى انضباطه الزمني، وكذلك آخر المستجدات المتعلقة بالتنسيق الدولي لأنشطة جمع وتبادل البيانات على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ثامنا – مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ألف – الإجراءات التي طلبها المجلس الاقتصادي والاجتماعي

33 – في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 24/2019 بشأن تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها، كرر المجلس تأكيد أهمية مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نسق بيانات مفتوحة، وشدد على أهمية توحيد مؤشرات موثوق بها تحدّث بانتظام والمواءمة بينها، وشدد على أهمية البيانات المصنفة حسب نوع الجنس للمساهمة في سد الفجوة الرقمية بين الجنسين. وفي نفس

القرار، أهاب المجلس بمؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمنتديات ذات الصلة أن تستعرض، وفقا لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، المنهجيات الموضوعة لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة دورية، آخذة في اعتبارها اختلاف مستويات التنمية والظروف الوطنية. وفي هذا السياق، لاحظ المجلس مع التقدير عمل الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية وتقرير قياس مجتمع المعلومات السنوي، وشجع الشراكة على مواصلة متابعة مقررات اللجنة الإحصائية ذات الصلة بشأن إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إنتاج إحصاءات عالية الجودة وحسنة التوقيت في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسخير الفوائد الممكن جنيها من استخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية.

باء – الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

34 – سيكون معروضا على اللجنة في دورتها الحادية والخمسين تقرير الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وتقدم الشراكة في التقرير لمحة عامة عن الأعمال التي اضطلعت بها مؤخرا، بما في ذلك تنقيح الأدلة المنهجية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تشمل مؤشرات جديدة تعكس التطورات الأخيرة في اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها من قبل الأسر المعيشية والأفراد، والتقدم المحرز في الآونة الأخيرة بشأن استخدام البيانات الضخمة لقياس مجتمع المعلومات. ويقدم التقرير أيضا معلومات مستكملة عن القائمة المواضيعية للشراكة فيما يخص مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لرصد التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة عام 2030. وقد أصبحت القائمة المواضيعية الخاصة بمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة متاحة الآن للاستخدام من قبل البلدان وسيتم تقاسمها مع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وتُبرز الشراكة أيضا التحديات التي تواجه المكاتب الإحصائية الوطنية في إنتاج إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك ما يتعلق ببناء القدرات.

تاسعا – المساعدة الإنسانية والحد من مخاطر الكوارث

ألف – الإجراءات التي طلبتها الجمعية العامة

35 – في قرار الجمعية العامة 136/73 بشأن التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية، شجعت الجمعية الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والإنمائية ذات الصلة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة، حسب الاقتضاء، على أن تعزز جمع وتبادل البيانات المتعلقة بحالات التشرد في سياق الكوارث البطيئة الظهور وتدهور البيئة التدريجي وتغير المناخ، مصنفة حسب نوع الجنس والعمر والإعاقة، بطريقة منهجية ومحايدة وفي الوقت المناسب. وشجعت أيضا على زيادة استخدام تكنولوجيات الاستشعار من بعد، الفضائية منها والأرضية، وعلى تبادل البيانات الجغرافية لغرض إعداد التوقعات المتعلقة بالكوارث الطبيعية واتقائها والتخفيف من آثارها وإدارتها، ودعت الدول الأعضاء إلى مواصلة دعمها لتوطيد قدرة الأمم المتحدة في تسخير المعلومات الجغرافية المستمدة من السواتل لأغراض الإنذار المبكر والتأهب والتصدي والتعافي المبكر.

36 – وعلاوة على ذلك، شجعت الجمعيةُ العامة الدولَ الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على دعم المبادرات الوطنية التي تتصدى للآثار المتباينة للكوارث الطبيعية على السكان المتضررين، بطرق منها جمع

وتحليل البيانات المصنفة، وعن طريق استحداث أدوات وطرائق وإجراءات من شأنها أن تؤدي إلى إعداد تقييمات أسرع وأجدى للاحتياجات الأولية. وشجعت أيضا الدول الأعضاء على تطوير أو تحسين عملية جمع البيانات وتحليلها وتيسير تبادل ما يتصل بذلك من المعلومات غير الحساسة مع منظمات الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية، بما في ذلك عن طريق برامج ونهج مشتركة، وشجعت منظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، والجهات الفاعلة المعنية الأخرى على مواصلة مساعدة البلدان النامية فيما تبذله من جهود لبناء القدرات المحلية والوطنية في مجال جمع البيانات وتحليلها.

37 - وعلاوة على ذلك، ففي قرار الجمعية العامة 139/73 بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، أهابت الجمعية بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره من مؤسسات الأمم المتحدة إلى مواصلة العمل مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة المعنية على تسهيل تبادل المعلومات المستكملة والدقيقة والموثوق بها، بطرق منها الاستعانة بالبيانات المصنفة والمنسقة التي يسهل فهمها على جميع الأطراف، لكفالة تقييمٍ وتحليل أفضل للاحتياجات من أجل تحسين التأهب والاستجابة للحالات الإنسانية.

38 - وفي قرارها 231/73، شجعت الجمعية العامة الدولَ على البدء، أو حسب الاقتضاء، على مواصلة تعزيز جمع بيانات مصنفة عن الخسائر الناجمة عن الكوارث وغيرها من الغايات المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث في إطار الإبلاغ عن إطار سِنداي للفترة 2015-2030، وشجعت الدول على استعمال الآلية الإلكترونية للإبلاغ عن التقدم المحرز في بلوغ غايات إطار سِنداي العالمية وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بمخاطر الكوارث. وفي القرار نفسه، رحبت الجمعية بإقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإطار الاستراتيجي بشأن المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث (قرار المجلس 14/2018، المرفق)، وأكدت من جديد أن وضع مؤشرات موحدة ومجموعات بيانات مشتركة لقياس الغايات العالمية لإطار سِنداي والغايات المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث ضمن أهداف التنمية المستدامة 1 و 11 و 13 هو مساهمة هامة في ضمان التماسك والجدوى والاتساق في التنفيذ وجمع البيانات وإعداد التقارير.

39 - وعلاوة على ذلك، ففي قرار الجمعية العامة 91/73 بشأن التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، أعربت الجمعية عن رغبتها في تعزيز التنسيق والتعاون الدوليين على الصعيد العالمي في إدارة الكوارث ومواجهة حالات الطوارئ من خلال إتاحة مزيد من الخدمات الفضائية والمعلومات الجغرافية المكانية لجميع البلدان وتعظيم الاستفادة منها. وفي ذلك السياق، شددت على ضرورة تعزيز البنى التحتية المستدامة للبيانات الفضائية على الصعيدين الإقليمي والوطني، وشجعت الدول الأعضاء على تعزيز استخدام البيانات الجغرافية المستمدة من الفضاء، وعموما البيانات والبنى التحتية الفضائية.

باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

40 - وفي أعقاب صدور مقرر اللجنة الإحصائية 115/49، قام فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا بوضع توصيات دولية بشأن إحصاءات المشردين داخليا، ودليل لمجمّعي الإحصاءات يتضمن توجيهات عملية ومنهجية منقحة لجمع ونشر الإحصاءات المتعلقة باللاجئين والمشردين داخليا.

41 - وفي مقررها 116/50 المتعلق بالإحصاءات المتعلقة بالكوارث، طلبت اللجنة الإحصائية إلى شعبة الإحصاءات، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، أن تقوم، بالتشاور مع أعضاء أفرقة الخبراء الإقليمية وأفرقة العمل القائمة، من أجل النظر في الخيارات والطرائق المتعلقة بإنشاء وتنسيق آلية رسمية تحت إشراف اللجنة الإحصائية للدفع بإطار إحصائي مشترك للإحصاءات المتعلقة بالكوارث وشبكة تربط بين أوساط الخبراء من أجل دعم التعاون والتنسيق وجمع الأموال بهدف تعزيز الإحصاءات المتعلقة بالأحداث والكوارث الخطرة، وطلبت إليها إبلاغ اللجنة بما يتم في هذا الصدد في الوقت المناسب. وحثت كذلك الأوساط الإحصائية الدولية على توسيع نطاق جهودها الرامية إلى بناء القدرات في مجال الإحصاءات المتعلقة بالحوادث والكوارث الخطرة من أجل مساعدة البلدان في تعزيز قدرات الوكالات المعنية بإدارة الكوارث، والمكاتب الإحصائية الوطنية، وغيرها من الجهات ذات الصلة التي تساهم ببيانات رسمية لتلبية متطلبات الإبلاغ اللازمة لاتباع نهج قائمة على الأدلة في تحقيق أهداف السياسات والخطط والبرامج الإنمائية الوطنية، والأهداف والغايات الواردة في إطار سِنداي وخطة عام 2030.

42 - وسيكون معروضا على اللجنة، في دورتها الحادية والخمسين، تقرير فريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية عن أنشطته الأخيرة. ويبين فريق الخبراء في تقريره التقدم المحرز صوب وضع الصيغة النهائية للإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية واعتماده لاحقا من لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي في دورتها التاسعة.

43 - وفي تقريره عن المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث (انظر E/C.20/2020/12) المقدم إلى لجنة الخبراء، يصف الفريق العامل المعني بالمعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث التقدم الذي أحرزه في تنفيذ الإطار الاستراتيجي بشأن المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث من أجل الوفاء بالاحتياجات الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 14/2018. ويشمل ذلك عمله لوضع أداة للمسح لمساعدة الدول الأعضاء في تطوير خطط التنفيذ الوطنية المتعلقة بالمعلومات والخدمات الجغرافية المكانية لدعم جهود الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها.

44 - وتضمّن التقرير المقدم إلى لجنة الخبراء عن استخدام المعلومات الجغرافية المكانية لأغراض التنمية المستدامة (انظر E/C.20/2020/8)، الذي اشترك في إعداده الأمانة العامة والفريق العامل المعني بالمعلومات الجغرافية المكانية التابع لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، معلومات مفصلة بشأن الجهود اللازمة لوضع وتوفير التوجيه بشأن تصنيف البيانات حسب الموقع الجغرافي، وتجميع البيانات المرمّزة جغرافيا على مستوى الوحدات، وتُهُج الاستفادة من بيانات السلاسل الزمنية الساتلية لرصد الأرض الجاهزة للإنتاج التي توفرها وكالات الفضاء لأغراض إنتاج المؤشرات.

عاشرا - الشيخوخة والأشخاص ذوو الإعاقة

ألف - الإجراءات التي طلبتها الجمعية العامة

45 - في قرار الجمعية العامة 142/73 بشأن التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وبمشاركتهم، أكدت الجمعية أهمية جمع بيانات موثوق بها عن الأشخاص ذوي الإعاقة وتحليلها وفقا للمبادئ التوجيهية

القائمة المتعلقة بإحصاءات الإعاقة، مثل *المبادئ التوجيهية والمبادئ الأساسية لوضع إحصاءات الإعاقة والمبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن* وإصداراتها المستكملة، وأكدت ضرورة توافر بيانات قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، بما في ذلك نموذج منظمة الأمم المتحدة للطفولة المتعلق بالقدرات الوظيفية للطفل والأدوات والمواد التي أعدها فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة، لتقييم التقدم المحرز في سياسات التنمية التي تراعي قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة.

46 - وفي هذا الصدد، طلبت الجمعية العامة إلى منظومة الأمم المتحدة تيسير تقديم المساعدة التقنية، في حدود الموارد المتاحة، لاستقاء البيانات والإحصاءات الوطنية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتجميعها، وطلبت إلى الأمين العام أن يقوم، وفقا للمبادئ التوجيهية الدولية القائمة المتعلقة بإحصاءات الإعاقة، بتحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة ونشرها وتوزيعها، حسب الاقتضاء، في التقارير الدورية التي تقدم في المستقبل عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.

47 - وعلاوة على ذلك، شجعت الجمعية العامة اللجنة الإحصائية على أن تقوم، في حدود الموارد المتاحة، بتحديث المبادئ التوجيهية لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، آخذة في اعتبارها التوصيات ذات الصلة الصادرة عن فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة، وشجعت أيضا منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في نطاق ولايتها، على تعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز توافر بيانات قابلة للمقارنة دوليا عن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن تدرج بانتظام البيانات ذات الصلة بالإعاقة أو الحقائق النوعية المتصلة بها، حسب الاقتضاء، في منشورات الأمم المتحدة ذات الصلة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

48 - وشجعت الجمعية العامة أيضا الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات مناسبة للتعجيل بإدراج البيانات المتعلقة بالإعاقة في الإحصاءات الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت الجمعية مواصلة جمع وتحليل البيانات لإفادة واضعي السياسات؛ وقررت أن تناقش، في دورتها الخامسة والسبعين، أفضل السبل لعرض تلك البيانات والنتائج، بما في ذلك إمكانية تقديمها في تقرير من التقارير الرئيسية.

49 - وفي قرارها 143/73 بشأن متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، شجعت الجمعيةُ العامة الدولَ الأعضاء على تصميم استراتيجيات لتعزيز جمع البيانات وتحليلها وتدريب ما يلزم من الموظفين في ميدان الشيخوخة، وأوصت الدول الأعضاء بتعزيز قدرتها على جمع البيانات المصنفة بحسب العمر وإعداد الإحصاءات وتوفير المعلومات النوعية على نحو أكثر فعالية بهدف تحسين تقييم حالة كبار السن. وفي هذا السياق، رحبت الجمعية بإنشاء اللجنة الإحصائية فريقَ تيتشفيلد المعني بالإحصاءات المتعلقة بالشيخوخة والبيانات المصنفة حسب السن.

50 - وشجعت الجمعية العامة أيضا المجتمع الدولي والوكالات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، كلا في حدود ولايته، على دعم الجهود الوطنية الرامية إلى توفير التمويل لمبادرات إجراء البحوث وجمع البيانات المتعلقة بالشيخوخة، وتزويد صانعي السياسات بمعلومات أدق وأكثر تحديدا فيما يتعلق بالشيخوخة من منظور جنساني، وكذلك لإدراج المؤشرات التي توفر أساسا بالحجج الدالة على تحقُّق الإنصاف في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة والعمليات الوطنية لتقرير السياسات ورصدها رصدا فعالا.

باء – الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

51 – سيكون معروضا على اللجنة، في دورتها الحادية والخمسين، التقرير المشترك عن الإحصاءات المتعلقة بالإعاقة المقدم من الوكالات الدولية المعنية وفريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة، الذي يتضمن معلومات مستكملة عن الأعمال التي قامت بها مؤخرا لتعزيز الأدلة لأغراض وضع السياسات والبرامج المتعلقة بالإعاقة.

52 – وفي عام 2019، واصل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة أعماله بشأن تصنيف البيانات، بما في ذلك قياس الجوانب المتصلة بالفئات الضعيفة، وقام بوضع خطة عمل مستكملة للسنوات القادمة بشأن تصنيف البيانات، بما في ذلك بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة (انظر E/CN.3/2020/2).

53 – وأنشأ الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني باستقصاءات الأسر المعيشية مسار عمل بشأن تصنيف البيانات لوضع توجيهات في المجالات التالية: (أ) استراتيجيات أخذ العينات للوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن، في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية؛ (ب) دمج بيانات الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية مع المصادر الأخرى لتوفير المزيد من البيانات المصنفة؛ (ج) إنشاء منبر لتوفير الموارد المتصلة بتصنيف البيانات للبلدان.

54 – وواصل فريق تيتشفيلد عمله من أجل استحداث أدوات وأساليب موحدة لإنتاج بيانات مصنفة حسب العمر وبيانات متعلقة بالشيخوخة. وفي عام 2019، أُحرز تقدم بشأن ما يلي: (أ) تقييم الأدلة الحالية وتحديد الثغرات؛ (ب) وضع إطار تحليلي ومفاهيمي للمعلومات المتعلقة بكبار السن؛ (ج) وضع مبادئ توجيهية للمواءمة والتوحيد. ويواصل الفريق التوجيهي، الذي يضم ممثلين من المكاتب الإحصائية الوطنية في جميع مناطق العالم، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة الصحة العالمية، والرابطة الدولية لمساعدة المسنين، والخبرات الأكاديمية، عقد اجتماعات شهرية للحفاظ على الزخم ورصد التقدم المحرز.

حادي عشر – وضع مقاييس أوسع للتقدم

ألف – الإجراءات التي طلبتها الجمعية العامة

55 – في قرارها 235/73 المتعلق بالانسجام مع الطبيعة، شجعت الجمعية العامة جميع البلدان على تطوير وتحسين نوعية وكمية البيانات الإحصائية الوطنية الأساسية المتعلقة بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ودعت المجتمع الدولي والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة إلى مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها عن طريق تقديم الدعم في مجال بناء القدرات والدعم التقني. وعلاوة على ذلك، أقرت الجمعية بضرورة وضع مقاييس أوسع بشأن التقدم تكون مكمِّلة للناتج المحلي الإجمالي، وذلك بغية اتخاذ قرارات أكثر استنارة في مجال السياسات العامة، ولاحظت في هذا الصدد استمرار اللجنة الإحصائية في العمل على وضع برنامج عمل لإعداد مقاييس أوسع بشأن التقدم (انظر E/2013/24، المقرر 114/44).

باء – الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

56 – يركز فريق العمل المعني بالرفاه والاستدامة التابع للجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال والتجارة على قياس العمل اللائق والطابع غير الرسمي، وعلى مساهمات الأعمال التجارية في الاستدامة على النحو المبين في خطة عام 2030. ويضع فريق العمل مجموعة أساسية من المؤشرات لتوفير معلومات عن نوعية الوظائف والمساهمات في أهداف التنمية المستدامة، مع العمل عن كثب مع منظمة العمل الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التنمية.

57 – ومن شأن أعمال فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ولجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية، وفريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الاقتصادية، التي تسترشد جميعها باللجنة الإحصائية، أن تدعم العمل على تحديد وتجميع مقاييس أوسع للتقدم بغية اتخاذ قرارات أكثر استنارة في مجال السياسات العامة.

ثاني عشر – التعاون الدولي في مجال الإحصاءات

ألف – الإجراءات التي طلبتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

58 – في قرار الجمعية العامة 330/73 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي، شجعت الجمعية الشعبةَ على النظر في تقديم الدعم التقني والمالي، حسب الاقتضاء، إلى منظمة التعاون الاقتصادي في ميدان الإحصاءات.

59 – وفي القرار 335/73 بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي، كررت الجمعية العامة تأكيد الحاجة إلى بذل الدعم للبلدان النامية في مساعيها إلى تنمية قدرات المكاتب الإحصائية ونظُم البيانات الوطنية من أجل كفالة توافر بيانات موثوقة ومصنفة وعالية الجودة في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، شجع المجلس، في قراره 5/2019 بشأن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، البلدانَ الأفريقية على تكثيف جهودها لتعزيز قدرة النظم الإحصائية دون الوطنية والوطنية من أجل إنتاج إحصاءات ومؤشرات موثوقة وفي الوقت المناسب لرصد السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد، حث المجلس البلدان والمنظمات المانحة، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، والأوساط الإحصائية الدولية والإقليمية على دعم البلدان الأفريقية في تعزيز القدرات الإحصائية دعماً للتنمية.

60 – وفي مرفق قرار الجمعية العامة 4/74 بشأن الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية الجمعية العامة، التزم رؤساء الدول والحكومات والممثلون السامون بتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية لمعالجة الثغرات في البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة لتمكين البلدان من توفير بيانات وإحصاءات مصنفة وعالية الجودة وموثوق بها في الوقت المناسب، وإدماج أهداف التنمية المستدامة بشكل كامل في نظم الرصد والإبلاغ الخاصة بهم. وشجّعوا أيضا التعاون الدولي الذي يدعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأكثر ضعفا، التي تواجه أكبر التحديات في جمع البيانات والإحصاءات الموثوقة وتحليلها واستخدامها.

باء – الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

61 – واصلت الشعبة واللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج تعاونها في مجال تنمية القدرات الإحصائية، بما في ذلك من خلال برنامج الإحصاءات والبيانات المشترك لحساب الأمم المتحدة الإنمائي، ومشروع لرصد أهداف التنمية المستدامة تموله إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (انظر E/CN.3/2020/3). وقدم الأمين في تقريره عن تنمية القدرات الإحصائية (E/CN.3/2019/28) لمحة شاملة عن أنشطة الشعبة في مجال بناء القدرات التقنية، بما في ذلك القدرات المتعلقة بتنفيذ مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، لخص الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في تقريره (انظر E/CN.3/2020/4) العمل المتعلق بتنفيذ خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة ومنتدى الأمم المتحدة العالمي الثالث للبيانات. أما فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، فقد قدم في تقريره (انظر E/CN.3/2020/2) معلومات عن العمل المضطلع به لتنفيذ إطار المؤشرات العالمية، مثل العمل المنهجي المتعلق بالمؤشرات والجهود التي تبذلها الأفرقة العاملة الثلاثة المعنية بمواضيع الترابط، ومعيار تبادل البيانات الإحصائية والوصفية، والمعلومات الجغرافية المكانية.

62 – وأنشأت الشبكة العالمية لمؤسسات التدريب الإحصائي أفرقة عمل من أجل: (أ) تلبية احتياجات محددة من البيانات لأغراض أهداف التنمية المستدامة؛ (ب) إنشاء شبكة ممارسين في مجال التعلم الإلكتروني وبوابة إلكترونية للدورات التدريبية؛ (ج) تعزيز المعرفة الإحصائية في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ثالث عشر – مصائد الأسماك المستدامة

ألف – الإجراءات التي طلبتها الجمعية العامة

63 – أهابت الجمعية العامة، في قرارها 125/73، بالدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك أن تقوم على نحو واف ودقيق وحسن التوقيت بجمع البيانات المطلوبة عن كمية المصيد والجهد المبذول في الصيد والمعلومات المرتبطة بمصائد الأسماك وإبلاغ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بها، حسب الاقتضاء، وضمان جمع البيانات المتعلقة بمصائد الأسماك والبيانات الأخرى المتعلقة بالنظام الإيكولوجي على نحو منسق ومتكامل بحيث يسهل إدماجها في مبادرات الرصد العالمي. وأعادت أيضا تأكيد طلبها إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن تبدأ في وضع ترتيبات مع الدول لجمع البيانات عن صيد الأسماك في أعالي البحار وتنقح قاعدة بياناتها العالمية لإحصاءات مصائد الأسماك من أجل توفير معلومات عن الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والأرصدة السمكية المتفردة في أعالي البحار على أساس المكان الذي يتم فيه الصيد.

باء – الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

64 – يوفر فريق العمل لتنسيق الإحصاءات الخاصة بمصائد الأسماك التابع لمنظمة الأغذية والزراعة آلية لتنسيق البرامج الإحصائية للمنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك الهيئات الإقليمية لمصائد الأسماك

المختصة بإصدار إحصاءات مصائد الأسماك. وقد نظر فريق العمل، في دورته السادسة والعشرين، في أفضل الممارسات لتبسيط مسارات تدفق البيانات فيما بين المؤسسات الدولية والإقليمية المسؤولة عن جمع البيانات الإحصائية. وقد استعرضت الدورة أيضا وأقرت الهيكل المستكمل والأقسام المستكملة لدليل الإحصاءات الخاص بفريق العمل. وأقرت الدورة التصنيف الإحصائي الدولي الموحد لسفن الصيد، ووافقت على التصنيف الإحصائي الدولي للحيوانات والنباتات المائية، ووضعت تصنيفا لنُظُم الاستزراع المائي.

رابع عشر – المستوطنات البشرية والتنمية الحضرية

ألف – الإجراءات التي طلبتها الجمعية العامة

65 – في قرار الجمعية العامة 239/73 بشأن تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، حثّت الجمعية موئل الأمم المتحدة على مواصلة وضع طرائق ونهج ومبادئ توجيهية مبتكرة لجمع البيانات والتحليل والرصد والتنفيذ بهدف دعم الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، عند الحاجة، في التعامل مع التحديات والفرص الناشئة في المناطق الحضرية.

باء – الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

66 – قدّم فريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، في تقريره عن تحقيق التكامل بين المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الصلة (انظر E/C.20/2020/9)، المقدم إلى لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، وصفا للإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية في صيغته النهائية التي اعتمدتها لجنة الخبراء في دورتها التاسعة. ويبيّن الإطار بالتفصيل أهمية وجود مجموعة مشتركة من التقسيمات الجغرافية لضمان قابلية البيانات الإحصائية للتعامل مع الجوانب الجغرافية المكانية بطريقة متّسقة وضمان قابليتها للدمج على المستوى الكلّي؛ وهو يضمن كذلك استطاعة المستخدمين اكتشاف المعلومات الإحصائية والوصول إليها ودمجها وتحليلها وتصورها بسلاسة في التقسيمات الجغرافية محل الاهتمام.

خامس عشر – العمل التطوعي

ألف – الإجراءات التي طلبتها الجمعية العامة

67 – شجعت الجمعية العامة، في قرارها 140/73، جميع الدول الأعضاء على الاستثمار في قياس حجم وإسهام الجهود الطوعية التي يبذلها الناس، تمشيا مع المعيار الذي حدده المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل بشأن العمل التطوعي *ودليل منظمة العمل الدولية بشأن قياس العمل التطوعي*، وعلى جمع واستخدام بيانات عالية الجودة مصنفة حسب نوع الجنس والسن والإعاقة من أجل دعم العمل التطوعي وإدماجه في الاستراتيجيات الوطنية وقياس أثره على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

باء – الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

68 – تعمل الشعبة وفريق الخبراء المعني بالسبل الابتكارية والفعالة لجمع الإحصاءات المتعلقة باستخدام الوقت، منذ عام 2018، على تفعيل التصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت (2016)، وتحديث الدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت، في سياق تحديث *دليل إنتاج الإحصاءات المتعلقة باستخدام الوقت: قياس العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر*. ونظمت الشعبة الاجتماع الأول لفريق الخبراء، الذي عُقد في نيويورك في الفترة من 20 إلى 22 حزيران/يونيه 2018.

69 – وأصدرت الشعبة، بتوجيه من فريق خبراء استشاري من المكاتب الإحصائية الوطنية والمصارف المركزية واللجان الإقليمية والرابطات الأكاديمية والفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية، بالتعاون مع مركز جونز هوبكنز لدراسات المجتمع المدني، *دليل المحاسبة الوطنية: الحساب الفرعي المتعلق بالمؤسسات غير الربحية وما يتصل بها من مؤسسات، وبالعمل التطوعي*. ويلتزم الدليل بالمفاهيم المنهجية لنظام الحسابات القومية، ويدمج، في الوقت نفسه، توصيات من معايير محاسبية اقتصادية دولية أخرى، بما في ذلك *دليل منظمة العمل الدولية لقياس العمل التطوعي*، والخبرات القطرية في تنفيذ دليل المؤسسات التي لا تستهدف الربح في نظام الحسابات القومية، إلى جانب مناقشات جرت في الآونة الأخيرة بشأن ضرورة الذهاب إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي وتقييم الاتجاهات على صعيد رفاه الإنسان.

سادس عشر – الإحصاءات الصحية

ألف – الإجراءات التي طلبتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

70 – دعا رؤساء الدول والحكومات وممثلو الدول والحكومات، في الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مكافحة داء السل، الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها 3/73، إلى تعزيز القدرة الوطنية على استخدام وتحليل بيانات موثوقة ومصنفة عن معدلات الإصابة والانتشار والوفيات، وإلى رصد مستوى واتجاهات الوباء ونتائج علاجه. وعلاوة على ذلك، ففي قرار الجمعية العامة، 337/73 بشأن تعزيز المكاسب والتعجيل بالجهود الرامية إلى مكافحة الملاريا والقضاء عليها في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بحلول عام 2030، سلّمت الجمعية بالحاجة إلى تعزيز مراقبة الملاريا ونوعية البيانات المتعلقة بها في جميع المناطق التي يتوطن فيها هذا المرض.

71 – وفي الإعلان السياسي الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتغطية الصحية الشاملة، الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها 2/74، التزم رؤساء الدول والحكومات وممثلو الدول والحكومات بتعزيز نظم المراقبة والبيانات الخاصة بالصحة العامة والقدرة على جمع البيانات وتحليلها، مع احترام خصوصية المريض وتعزيز حماية البيانات.

72 – ودعا المجلس، في قراره 5/2019 بشأن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الشركاء الإنمائيين إلى الاستمرار في مساعدة البلدان الأفريقية فيما تبذله من جهود لتعزيز النظم الصحية الوطنية بوسائل شتى منها توفير المعلومات والبيانات الصحية الموثوقة.

73 – ودعت الجمعية العامة، في قرارها 147/73 بشأن مضاعفة الجهود الرامية إلى القضاء على ناسور الولادة، إلى تعزيز جمع البيانات لتوجيه تخطيط برامج صحة الأم وتنفيذها، بما في ذلك البرامج المتعلقة

بناسور الولادة، في إطار نظام وطني لمراقبة وفيات الأمهات والتصدي لها يكون مدمجا في نظم المعلومات الصحية الوطنية، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين في إطار البند المعنون ”النهوض بالمرأة“ تقريراً شاملا يتضمن إحصاءات محددة مستكملة وبيانات مصنفة بشأن ناسور الولادة ويتطرق للتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في تنفيذ هذا القرار.

باء – الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

74 – سيكون معروضا على اللجنة، في دورتها الحادية والخمسين، تقرير منظمة الصحة العالمية عن الإحصاءات الصحية، وستنظر في النهج الاستراتيجية لتحقيق الغاية 17-18 من أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبيانات الصحية ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الصحية والأهداف المتعلقة بالصحة من أهداف التنمية المستدامة، في شراكة مع المكاتب الإحصائية الوطنية ووزارات الصحة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والخبراء التقنيين المعنيين.

سابع عشر – مباشرة الأعمال الحرة

ألف – الإجراءات التي طلبتها الجمعية العامة

75 – في قرار الجمعية العامة 225/73 بشأن مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة، سلّمت الجمعية بأهمية توافر بيانات جيدة موثوقة مصنفة يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب من أجل رصد التقدم المحرز في تنفيذ سياسات مباشرة الأعمال الحرة ومساهمتها المباشرة وغير المباشرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وسد الثغرات في البيانات المصنفة حسب الجنس، في سبيل كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. وأكدت أيضا أهمية المؤشرات التي يمكن استخدامها لصياغة سياسات موجهة صوب أهداف بعينها لمباشرة الأعمال الحرة وقياس أثرها على أهداف التنمية المستدامة، وشجعت الدول الأعضاء، في هذا الصدد، على أن تواصل، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، تحديد وتطوير المؤشرات على الصعيدين الوطني والإقليمي، حسب الاقتضاء.

باء – الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

76 – كُلّف فريق العمل المعني بديناميات الأعمال والديمغرافيا ومباشرة الأعمال الحرة، التابع للجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال والتجارة، بصياغة مجموعة أساسية متفق عليها دوليا من الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بديناميات الأعمال والديمغرافيا ومباشرة الأعمال الحرة. وستغطي المبادئ التوجيهية الإطار السياساتي والتحليلي لديناميات الأعمال والديمغرافيا ومباشرة الأعمال الحرة، وقائمة بالمؤشرات الأساسية والمستصوبة وبياناتها الوصفية، إلى جانب ممارسات جمع البيانات وتجميع الإحصاءات ذات الصلة.

ثامن عشر – إحصاءات الفقر

ألف – الإجراءات التي طلبتها الجمعية العامة

77 – في قرار الجمعية العامة 246/73 بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018–2027)، شدّدت الجمعية على أهمية استخلاص الدروس من تنفيذ العقد الثاني للقضاء على الفقر والأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز القدرات الإحصائية ونُظُم الرصد على الصعيد الوطني من أجل ضمان إمكانية الوصول إلى بيانات عالية الجودة ومتاحة في الوقت المناسب وموثوق بها ومصنفة حسب الدخل ونوع الجنس والسن والانتماء العرقي والإثني والوضع من حيث الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي وسائر ما يتصل بذلك من خصائص في السياقات الوطنية، وتسخير الشراكات وتعزيز التبادل العالمي للأفكار والخبرات، وعرض مبادرات واستراتيجيات مبتكرة وفعالة للقضاء على الفقر والحد من أوجه التفاوت داخل البلدان وفيما بينها وإيجاد فرص العمل اللائق للجميع. وأكدت أيضا أهمية استخدام المؤشرات المتعددة الأبعاد.

باء – الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

78 – في برنامج العمل السنوي لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية لعام 2020، وافق البنك الدولي على تقديم تقرير عن التقدم الذي أحرزه في قياس فجوات الفقر داخل الأسر المعيشية. وسيظل الفريق على استعداد لتقديم تعقيبات من منظور إحصائي بشأن الافتراضات المستند إليها في البيانات المستمدة من عمليات النمذجة عند تناول المسألة من الزاوية الجنسانية.

79 – وفي حلقة العمل التقنية الأولى لمبادرة ”البيانات الآن“ (Now for Data) التي عُقدت في كيغالي، رواندا، يومي 13 و 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، واشتركت في تنظيمها الشعبة والبنك الدولي والشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة وشبكة حلول التنمية المستدامة، اتفقت البلدان المشاركة والشركاء على خريطة طريق لزيادة استخدام أساليب وأدوات قوية من شأنها أن تحسن توقيت التقديرات المتعلقة بالفقر وتغطيتها ونوعيتها بين جولات الدراسات الاستقصائية، مع التركيز على التقديرات المتعلقة بالفقر والدخل في المناطق الصغيرة.